



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

مكانة تغيير الأنظمة المحاسبية ضمن المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر

دراسة قياسية للفترة 1970-2015

The Status of Changing The Accounting Systems within the Economic Determinants to Attract the Direct Foreign Investment to Algeria.

An Emperical Study for the Period 1970-2015

مصطفى بورقبة،^{1*} Mostafa Bouragba، البريد الالكتروني bouragba.mustapha@gmail.com

¹ أستاذ محاضر أ، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2020/12/31	تاريخ القبول: 2020/05/20	تاريخ الإرسال: 2020/02/20
الكلمات المفتاحية		ملخص
المحاسبية؛ الانظمة الاستثمار المباشر؛ المحددات الاقتصادية.	الانظمة المحاسبية ضمن المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، عن طريق دراسة قياسية لنموذج بني على اساس متغيرات كمية و اخرى صورية، حيث تم التوصل وفقا لهذا النموذج إلى ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة للجزائر خلال هذه الفترة لا تتأثر بالتغيرات التي تحدث على الانظمة المحاسبية.	نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحديد مكانة تغيير الأنظمة المحاسبية ضمن المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، عن طريق دراسة قياسية لنموذج بني على اساس متغيرات كمية و اخرى صورية، حيث تم التوصل وفقا لهذا النموذج إلى ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة للجزائر خلال هذه الفترة لا تتأثر بالتغيرات التي تحدث على الانظمة المحاسبية.
تصنيف JEL: M40 ؛ G20 ؛ G00		
Abstract	Keywords	
The present paper intends to determine the position of the changes on accounting systems in the economic determinants of attracting foreign direct investment in Algeria during the period 1970-2015. This research is conducted through an empirical study of model that consists of quantitative and morphologic variables. According to the model it is found that the foreign direct investment inflows to Algeria are not affected by the changes on the accounting systems.	accounting systems ; foreign direct investment ; economic determinants.	
JEL Classification Codes : M40 ; G20 ; G00		

* البريد الالكتروني للباحث المرسل ل: bouragba.mustapha@gmail.com

1. مقدمة:

ان مختلف الحكومات تسعى إلى إرساء نظام مالي متطور يمكنها من توفير مستلزمات التنمية الاقتصادية، الامر الذي يتطلب توفر المعلومة الكافية و الوافية و خاصة المحاسبية منها لتسهيل عملية اتخاذ قرار الاستثمار، و من تم توسيع فرص و حجم الاستثمارات. لقد اهتمت مختلف دول العالم اثر الازمة المالية العالمية بالإفصاح المحاسبي لإعادة الثقة و رفع مستوى النشاط الاقتصادي ما بين الدول و داخلها. و كانت الجزائر من الدول التي اتبعت المعايير الدولية المحاسبية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي لتتماشى مع المجرىات الدولية.

الإشكالية: تتلخص إشكالية الدراسة في محاولة تحديد مكانة تغيير الأنظمة المحاسبية ضمن المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، و عليه يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى تأثير تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بتغيير النظام المحاسبي في الجزائر؟**

انطلاقا من التساؤل المحوري، و بهدف تغطية الجوانب المختلفة للموضوع، ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل متغيرات النموذج تفسر بنسبة كبيرة تغيرات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للوافد للجزائر ؟
 - هل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تتأثر بتغيير النظام المحاسبي في الجزائر؟
- فرضيات الدراسة:** إن الإجابة على التساؤلات الفرعية و على التساؤل المحوري يقودنا بالضرورة إلى بناء فرضيات البحث التالية:

الفرضية الاولى: متغيرات النموذج تفسر بنسبة كبيرة تغيرات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للوافد للجزائر .
الفرضية الثانية: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تتأثر بتغيير النظام المحاسبي في الجزائر .
أهداف الدراسة: يتحدد هدف البحث في تتبع التغيرات التي احدثت على النظام المحاسبي الجزائري خلال فترة الدراسة، و التعرف على مختلف محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر عامة و المحددات الاقتصادية خاصة، لتحديد مدى ترابط هاذين الاخرين.

منهجية الدراسة: إن دراسة موضوع " مكانة تغيير الأنظمة المحاسبية ضمن المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 " بمختلف متغيراته ومحاولة الربط بين هذه المتغيرات يجعلنا نستخدم المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من هذه الدراسة، وذلك لاعتماده على وصف الظاهرة المراد دراستها واستخلاص أهم النتائج التي يمكن التوصل لها، أما في الجانب التطبيقي، فتم بناء نموذج قياسي يحدد العلاقة بين بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري و حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إليها خلال فترة الدراسة.

II. الإطار النظري للدراسة:

1. اصلاح النظام المحاسبي في الجزائر

في سياق تحول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق و توقيع الشراكة و التبادل الحر مع دول الاتحاد الاوروي واستمرار المفاوضات بشأن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) باشرت الجزائر في شهر مارس 1998 اصلاح المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1975، الذي اصبح يعاني من نقائص كثيرة و أصبح قاصرا عن مواجهة احتياجات التسيير و عمليات اتخاذ القرار لدى مستعملي المعلومات المحاسبية و المالية و خاصة المستثمرين و المقرضين.

أ. المخطط المحاسبي الوطني (PCN)

اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال في نظامها المحاسبي على تطبيق المخطط المحاسبي الفرنسي العام 1957، والذي كان مستلهما من روح الحياة الاقتصادية الرأسمالية و توجهاتها، في حين كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يعرف تحولات جذرية نحو الاقتصاد و التسيير الاشتراكي للمؤسسة، و هو ما نجم عنه عدة صعوبات واجهتها عمليات التخطيط الاقتصادي التي كانت تقوم بها الدولة من خلال الحصول على معلومات ذات طابع اقتصادي كلي تستفيد منها المحاسبة الوطنية و هيئات التخطيط و الاحصاء، لذلك كانت الحاجة ملحة في ايجاد مخطط محاسبي آخر يستجيب لروح البلاد و يتوافق مع توجهاتها الاقتصادية الجديدة على المستويين الجزئي و الكلي، و هو ما تجسد بصدور المخطط المحاسبي الوطني في 29 أبريل 1975 و الذي اصبح اجباري التطبيق ابتداء من الفاتح جانفي 1976، و ذلك بموجب الامر رقم 75-35 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني.

لقد اقترح من خلال المخطط المحاسبي الوطني قائمة حسابات صنفت إلى ثمانية اصناف مرقمة من (1) إلى (8)، ووزعت حسابات هذه الاصناف على ثلاث مجموعات و هي حسابات الميزانية (من صنف 1 الى الصنف 5)، و حسابات التسيير (الصنف 6 و 7) وحسابات النتائج (الصنف 3). (بوتين، 1992، صفحة 40) و قد اعتمد المخطط المحاسبي الوطني في تصنيف الحسابات على مبدأ الترتيب العشري، حيث يتألف الصنف من رقم واحد، و الحسابات الرئيسية من رقمين و الحسابات الجزئية من ثلاثة ارقام و الحسابات الفرعية من أربعة أرقام فما فوق حسب الحاجة.

كما ضم المخطط المحاسبي الوطني نوعين من القوائم المالية، قوائم مالية شاملة و قوائم مالية ملحققة، الاولى تشمل الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول حركة الاموال، أما الثانية فشملت 14 جدولا ملحقا تكمل القوائم المالية الشاملة و تمنح مستعملها التفاصيل اللازمة بما يسهل فهمها بمجرد الاطلاع عليها. (بوتين، 1992، صفحة 180)

بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود عن بداية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني اسفر هذا الاخير عن مجموعة من النقائص و اصبح لا يساير التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر، و ذلك بالانتقال إلى نظام اقتصاد السوق و التخلي عن النظام الاقتصادي المخطط، و لا يواكب كذلك التطورات الحاصلة في ميدان المحاسبة و التي نتج عنها ظهور معايير محاسبية دولية موحدة.

لقد تبين بعد تقييم المخطط المحاسبي الوطني من قبل بعض الاقتصاديين، غياب الاطار المفاهيمي الذي بإمكانه ان يسمح بتحديد اهداف القوائم المالية و عناصرها وخصائصها النوعية وكذا مستعملي المعلومات المحاسبية والمالية ويحدد المبادئ و الاتفاقيات المحاسبية بالضافة لكونه دليلا لاختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات و غيرها من الاحداث غير معالجة بموجب معيار معين.

كما توضح ان المخطط المحاسبي الوطني مصمم كنموذج مبسط اهملت فيه المحاسبة التحليلية و لم تخصص لها صنف ضمن اصنافه وقد ترك القرار في هذا الشأن للمؤسسات لتكييف التنظيم المحاسبي الذي ترى انه اكثر ملائمة لبنيتها و لحاجياتها. حيث لم يجبر المخطط المحاسبي الوطني على استعمال المحاسبة التحليلية مما جعل المؤسسات الجزائرية تهمل هذه الاداة الفعالة في التسيير.

قامت لجنة المخطط المحاسبي الوطني منذ سنة 2000 بإعداد تقرير اوضحت فيه ضرورة مراجعة المخطط من خلال مجموعة من الاقتراحات حول المبادئ المحاسبية، الاطار المحاسبي و القوائم المالية الختامية. (comptabilité, 2000)، و توقفت أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني في سنة 2001، و وضعت مهمة الاصلاح المحاسبي في الجزائر محل مناقصة دولية اختير على اثرها مجموعة خبراء فرنسيين، للقيام بمهمة اصلاح المخطط المحاسبي الوطني و قد مولت هذه العملية بهبة من البنك الدولي.

لقد قام الخبراء بتقديم ثلاث خيرات، قام بعدها المجلس الوطني للمحاسبة بقبول و تبني الخيار الثالث، القائل بتبني استراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد يتمثل في النظام المحاسبي المالي (SCF)، المتوافق و المنسجم مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في مختلف الجوانب لاسيما في الاطار التصوري، المصطلحات المبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل و التقييم و القوائم المالية. و يمكن ان نرجع قرار الاصلاح الذي اقتضى تحولات جذرية إلى الضغوطات التي مارسها البنك الدولي بصفته الممول.

ب. النظام المحاسبي المالي (SCF)

لقد توجت عملية الاصلاح المحاسبي و التي عكفت عليها وزارة المالية بإصدار القانون 11-07 في 25 نوفمبر 2007، الذي تضمن النظام المحاسبي الجديد، و الذي حل محل المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، و لقد احدث هذا المرجع المحاسبي الجديد و المنسجم و المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

إن إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم و التقارير المالية يقوم على اتباع مجموعة من المعايير، وهو ما قمت به الجزائر من خلال اعداد النظام المحاسبي المالي SCF الذي يعد خطوة هامة تدل على اقتناعها بضرورة تبني مبادئ الشفافية و المنافسة التي تسمح لها بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر. إن ما يميز النظام المحاسبي المالي هو خضوعه لمنهجية تطبيق أي قانون، الأمر الذي يستدعي المرور بالمرحل الخمسة التالية: إصدار النص أو الاطار العام (القانون) من خلال صدور القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي. إصدار النص التطبيقي الذي يشرح بعض مواد القانون من خلال صدور المرسوم التنفيذي

رقم 08-156 المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11. اصدار المعايير المحاسبية التي تعد الموجه الاساسي للعمل المحاسبي. اصدار مدونة الحسابات التي تضمن التجانس في المعالجة المحاسبية. و قد تمت معالجة هاتين المرحلتين الاخيرتين من خلال صدور القرار الوزاري المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها بالضافة على مدونة الحسابات كما تم اصدار توجيهات المنظمة المهنية التي تكمل النقص الذي سيظهر اثناء التطبيق على غاية منتصف 2009. تم تحقيق المراحل الاربعة اما المرحلة الاخيرة فتأخرها يعود الى تأجيل تطبيق SCF على 2010/01/01. و الشيء الجديد الذي جاءت به النصوص القانونية في هذا الاطار هو تنظيم عملية مسك المحاسبة بواسطة انظمة الاعلام الآلي من خلال المرسوم التنفيذي 09-110. (زريق، 2012، ص08)

في تصوره النظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الانجلوساكسوني، و مدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي، و يتميز النظام المحاسبي بعدة خصائص تتلخص في التركيز على المبادئ الاكثر ملائمة من الاقتصاد الدولي، و اعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، الاعلان بصفة اكثر وضوحا و شفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات و تقييمها و اعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات و تسهيل مراجعة الحسابات، و يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة و مقروءة جراء المقاربات و اتخاذ القرارات. (بالهادف، 2013، ص04)

ان النظام المحاسبي المالي ينشئ القواعد العامة لمسك، تجميع، تحديد و تقديم القوائم المالية للمؤسسات و الهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة من أجل تحقيق الأهداف التالية: (merouani, 2008, p94)

- السماح بالتحكم في الحسابات تمنح كل الضمانات للمسيرين و المساهمين و الشركاء، إلى الدولة و المستعملين الآخرين المعنيين بالأمر، كالمستخدمين و الدائنين، فيما يخص صدقهم و شفافتهم.
- إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، و أداء و تغيرات الوضعية المالية للمنشأة بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم و طبيعة نشاطها.
- المساهمة في النمو و مردودية الوحدات عن طريق افضل معرفة للميكانزمات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و فعالية تسييرها.
- نشر معلومة اكدية، كاملة، عادلة، موثوقة منها، ذات شفافية لكي تساهم في تشجيع المستثمرين و الضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم.
- تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من احسن تناسق لتقارير الداخلية بفضل توحيد الاجراءات المحاسبية لمختلف الدول.
- السماح بتسجيل بطريقة شاملة و موثوقة لكل المعاملات و العقود الاقتصادية للمؤسسة حتى تسمح بإعداد تصريحات جبائية موثوقة، مضمونة، منتظمة، حيث ان هذه النتيجة ستكون مقربة من القوائم المالية التي تم اعدادها حسب معايير الدولية.

ت. المقارنة بين المخطط الوطني المحاسبي و النظام المحاسبي المالي

إن تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر يشكل تغيرا جذريا في الممارسة المحاسبية مقارنة لما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني، سواء في الجانب المفاهيمي (التصوري) أو على مستوى مدونة الحسابات و القوائم المالية، لذلك سيتم المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي، و ذلك بغرض التعرف و الوقوف عند أهم الاستحداثات و التطورات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي في الجدول التالي:

الفروقات	المخطط المحاسبي الوطني	و النظام المحاسبي المالي
الاطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية		
1- الاطار المفاهيمي	-انعدام الاطار التصوري	-يوجد اطار تصوري يحدد المبادئ و الاتفاقيات المحاسبية و فرضيات اعداد القوائم المالية.
2- المبادئ المحاسبية	-انعدام بعض المبادئ المحاسبية	-استحداث بعض المبادئ المحاسبية (مبدأ اسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني)
3- المصطلحات و التعاريف	-لا يتضمن	-يتضمن مصطلحات جديدة لم تكن موجودة مثل: القيمة المضافة، الضرائب المؤجلة. -تعاريف مختلفة عن سابقتها.
4- عدد و نوع القوائم المالية	-واجب على كل المؤسسات مهما كان نوعها وحجمها ان تعد سنويا كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج اضافة الى القوائم المالية الملحقة. -القوائم المالية التي يفرضها، لم يراعي حجم و امكانية المؤسسات.	- اوجب المؤسسات (غير الصغيرة) اعداد كل من الميزانية و حساب النتائج و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات للأموال الخاصة بالإضافة الى ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة. -راع حجم المؤسسات (مؤسسة صغيرة تمسك محاسبة مبسطة)
5- عرض و تقديم القوائم المالية	- تقدم الميزانية بترتيب عناصر الاصول حسي درجة سيولتها و عناصر الخصوم حسب درجة استحقاقها.	- تصنف عناصر الميزانية الى عناصر جارية و عناصر غير جارية.
	- لا تحتوي الميزانية على معلومات تخص السنة السابقة.	- تحتوي الميزانية على معلومات تخص السنة السابقة (اجراء

المقارنة).		
- يمكن تقدير حساب النتائج بطريقتين: إما حسب الطبيعة و اما حسب الوظيفة.	- تصنف الاعباء حسب طبيعتها بشكل يسمح بحساب الارصدة الوسطية للتسيير (القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال...)	
- تقديم جدول تدفقات الخزينة	- اهمال جدول تدفقات الخزينة	
- المسيرين، الادارة الداخلية للمؤسسة، موردي الاموال (مساهمين، بنوك...)، الاجهزة الحكومية (الضرائب، الاحصاء).	- مسيري المؤسسات، ادارة الضرائب، الهيئات المالية، الوزارات الوصية، من خلال المحاسبة الوطنية.	6- الاطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية
التقييم و التسجيل المحاسبي		
- مبدأ التكلفة التاريخية، اعادة تقييم بعض العناصر استنادا الى القيمة العادلة، قيمة الانجاز)	- مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء أو الحيازة أو تكلفة الانتاج)	1- تقييم عناصر القوائم المالية
- بتكلفتها التاريخية عند حيازتها او انتاجها. - لا تدرج المصاريف العامة و المصاريف الادارية لانطلاق النشاط ضمن تكلفة الاصل الثابت.	- بتكلفتها التاريخية عند حيازتها او انتاجها.	2- الاصول الثابتة المادية: -تقييم الاصول الثابتة المادية -الاهتلاك - التنازل عن الاستثمارات
- اهتلاك اصل يمثل تطور استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية التي يدرها ذلك الاصل (اهتلاك خطي، متناقص، متزايد، وحدات الانتاج). -مبلغ الاهتلاك=تكلفة الحيازة- القيمة المتبقية للأصل عند نهاية منفعته. - امكانية اعادة النظر في المدة وطريقة الاهتلاك.	- يحسب قسط الاهتلاك نهاية كل سنة بطرق مختلفة حسب الهدف (اهتلاك خطي، متناقص، متزايد). -لم يأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية للأصل. - لا توجد امكانية	
- تتوقف عن حساب الاهتلاك بمجرد قرار عرض الاستثمار للتنازل.	-حساب الاهتلاك الى غاية تاريخ التنازل الفعلي.	

- لا توجد ما يعرف بالمصاريف الاعدادية و تسجل مصاريف البحث ضمن القيم الثابتة المعنوية.	- تسجل المصاريف الاعدادية و مصاريف الدراسات ضمن الاستثمارات.	3- القيمة الثابتة المعنوية
- يتم التقييم باعتبار السلعة الاولى في الدخول هي الاولى في الخروج، او بمتوسط تكلفتها المرجحة.	- تقييم الإخراجات من المخزون وفق طريقة الداخل اولا صادرا اولا، او طريقة الداخل اخيرا صادرا اولا، طريقة التكلفة الوسيطة المرجحة.	4- المخزونات
- لا يسجل محاسبيا الايراد جراء البيع الا بشروط(المنافع و مخاطر السلعة يتحملها المشتري، سعر البيع يمكن تحديده بصورة دقيقة...)	- تسجل عملية البيع اذا كانت هناك طلبية او عقد و باي وثيقة تثبت البيع حتى دون تحصيل.	5- الايرادات المحصل عليها من بيع السلع

1. محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الداخل، حيث اولت اهتمامها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة المضيفة من جغرافيا متغيرة، ووفرة المواد الخام، و عوامل الانتاج لاسيما العمالة الرخيصة، كما اوضحت الدراسات العملية اهمية حجم السوق و احتمالات النمو كاحد العناصر المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر، غير ان نمو الاستثمارات و استمرار تدفقها الى الدول النامية بصفة عامة يتوقف في المقام الاول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد.

يمكن تعريف المناخ الاستثماري بوصفه مفهوما شاملا لمجمل الاوضاع و الظروف المؤثرة في اتجاه تدفق راس المال و توظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الابعاد السياسية، و الاقتصادية و كفاءة و فاعلية التنظيمات الادارية التي يجب ان تكون ملائمة، و مناسبة لجذب و تشجيع الاستثمارات المحلية و الاجنبية. (زودة، 2008، 121)

و حسب الاقتصادي C.Michalet فمن اجل الانتماء لمجموعة الدول الاكثر جذبا للاستثمار الاجنبي، التي تضم اهم الدول التي تستقطب جل الاستثمار الاجنبي في العالم يجب تحقيق كل الشروط الاساسية التي تتمثل في الاستقرار السياسي و الاقتصادي، و من تم الشروط التكميلية التي يمكن جمعها في حجم السوق و معدل نموه، توفر الموارد البشرية المؤهلة، توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال، و توفير نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة. (حسين، 2019/12/20، ص03)

وفي العموم ارجعت معظم الدراسات محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى محددات سياسية و محددات اقتصادية و محددات قانونية و تشريعية.

أ. المحددات السياسية

توفر الاستقرار في النظام السياسي يعتبر شرطا اساسيا لا يمكن الاستغناء عنه و يتوقف عليه الاستثمار. (عباس، 2007، ص29). حيث ان للاستقرار السياسي في اي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمار الاجنبي

المباشر و غير المباشر، فالمستثمر الاجنبي يتخذ قرار بقبول او رفض المشروع، فحتى لو كانت المرودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب استقرار النظام السياسي في البلد.

ب. المحددات القانونية و التشريعية

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين و تشريعات تكفل للمستثمر حوافز و إعفاءات جمركية و ضريبية بالضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأمين و المصادرة بالضافة لحق المستثمر في تحويل ارباحه لأي دولة في اي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على اصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الاخرى بشرط الا تؤدي هذه الحوافز لضياح الموارد القومية و الاخذ من سيادة الدولة المضيفة و مكانتها. (قويدري، 2010، ص10).

ت. المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية من اهم المداخل التي يعتمد عليها صانع قرار الاستثمار الاجنبي المباشر لتوجيه رؤوس امواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة، و فيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الاجنبي المباشر.

ت.1. حجم السوق و احتمالات النمو

أن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور و نمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الاجانب يكونون اكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة و توسعا في اسواقها و التي توفر فرصا جديدة للاستثمار، اي انه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير (شرط اساسي)، لكن يجب ان يكون السوق ديناميكيا. (حسين، 2019/12/20، ص03)

ت.2. سياسات اقتصادية كلية

ان هدف المستثمر هو معرفة المناخ الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، اي بمعنى آخر معرفة العمليات السابقة لعملية الاستثمار و اللاحقة، و هذا لان الاستثمار في الاصول الثابتة عملية طويلة الاجل قد تصل الى خمسين سنة، و مصداقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملا اساسيا في تشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، لان الاختلاف و التراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها، و هذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة و غير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها و القوانين. (بولعيد، 2019/12/20، ص11)

ان وجود سياسة اقتصادية واضحة تتمتع بالاستقرار تكون حافزا على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، و يكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل و التأمين... إلخ.

ت.3. بنية اساسية مناسبة

إن حالة و وضعية البنية الاساسية، تأثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستقرار لدى العديد من المستثمرين، و تشمل هذه الخدمات امدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة، و شبكات الاتصالات السلكية و اللاسلكية و خطوط و انابيب النفط و الغاز. و تلعب الدولة دورا هاما في توفير او تحسين نوعية هذه الخدمات او زيادة اتساقها مع المعايير الدولية.

ت.4. سعر الصرف

كما اوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسية تتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث توصلت إلى أن هذه الشركات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما أوضحت هذه الدراسات إلى أن الشركات الأجنبية تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعر الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.

ت.5. معدل التضخم

إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير و حجم الأرباح، و بالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسية، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة (قويدري، 2010، ص124)، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، و من هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار السعر، و يقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 3% سنويا، و إذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، و نضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، و ينفرون من الأنشطة طويلة الأجل. (نجار، 1992، ص66)

ت.6. الناتج المحلي الاجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسية التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، و في هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية و الأجنبية.

ت.7. توفر الموارد البشرية المؤهلة

تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية و متطورة ذات قيمة مضافة عالية و بالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة و بتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة كهونغ كونغ فحاليا ان البحث عن تدنية التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل الا مكانة ثانوية في تحديد توجهات الاستثمار. (حسين، 2019/12/20، ص03)

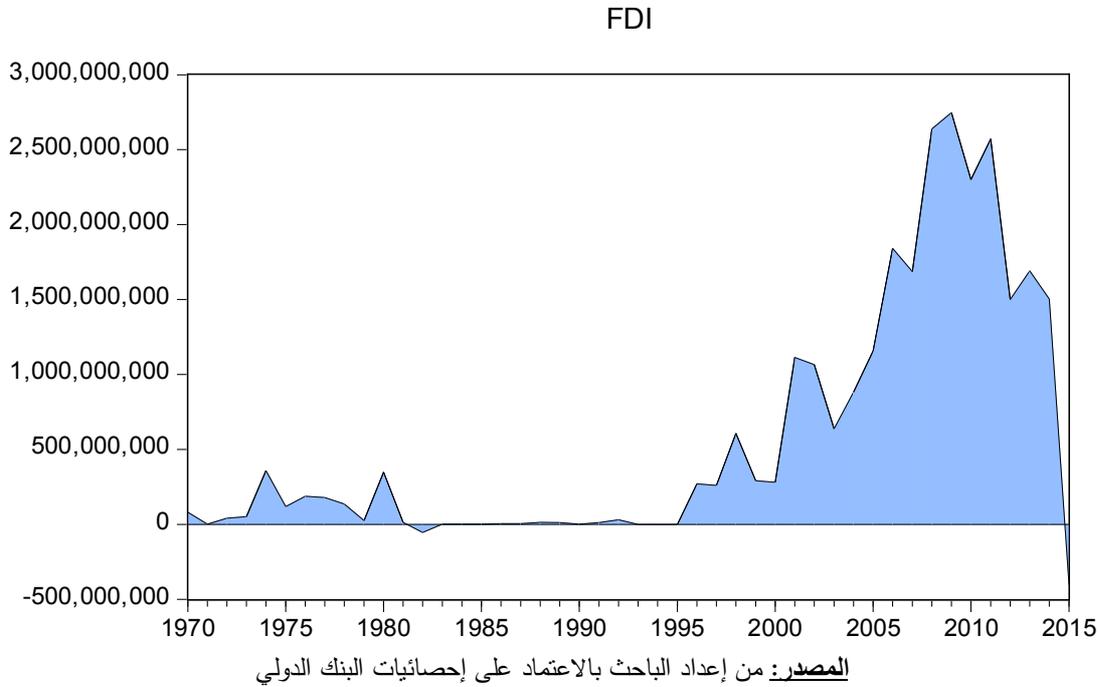
ت.8. انشاء مناطق حرة

تتميز المناطق الحرة كونها تعزل عن باقي أقاليم الدولة من خلال إقامة أسوار عازلة حولها، تعامل المشروعات التي تقام بها كما لو كانت خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية، و تقوم عادة الدولة بإصدار قوانين خاصة بالاستثمار في هذه المنطقة. حيث يستفيد المستثمرين من الإعفاءات و المزايا، خاصة الإعفاءات الجمركية، و إعفاءات الضرائب التي لا تتوافر للمشروعات التي تعمل خارج هذه المناطق الحرة...إلخ.

3. تحليل تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد للجزائر خلال الفترة 1970-2015

شهدت الجزائر عدة تغيرات سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو غيرها من المجالات التي أثرت على المناخ الاستثماري في الجزائر ، مما خلق تباين واضح في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد للجزائر والشكل الموالى يوضح ذلك.

الشكل رقم (1): حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر بالدولار خلال الفترة 1970 - 2015



نلاحظ من الشكل السابق أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد للجزائر مر بثلاثة مراحل أساسية نوجزها فيما يلي:

1970-1982: شهدت هذه الفترة تدفقا ضئيلا للاستثمار الأجنبي المباشر رغم الإمكانيات الطبيعية و البشرية الهائلة التي تمتلكها الجزائر إلا أن مناخ الاستثمار كان غير ملائم خصوصا و أن اقتصاد الجزائر كان موجه ، وبالتالي انعدام الحوافز الداخلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث بلغت أكبر قيمة لهذه الفترة سنة 1994 بـ 358000000 دولار بينما شهدت أقل قيمة له سنة 1982 بـ -53569192,6 دولار و هذا الرقم سالب

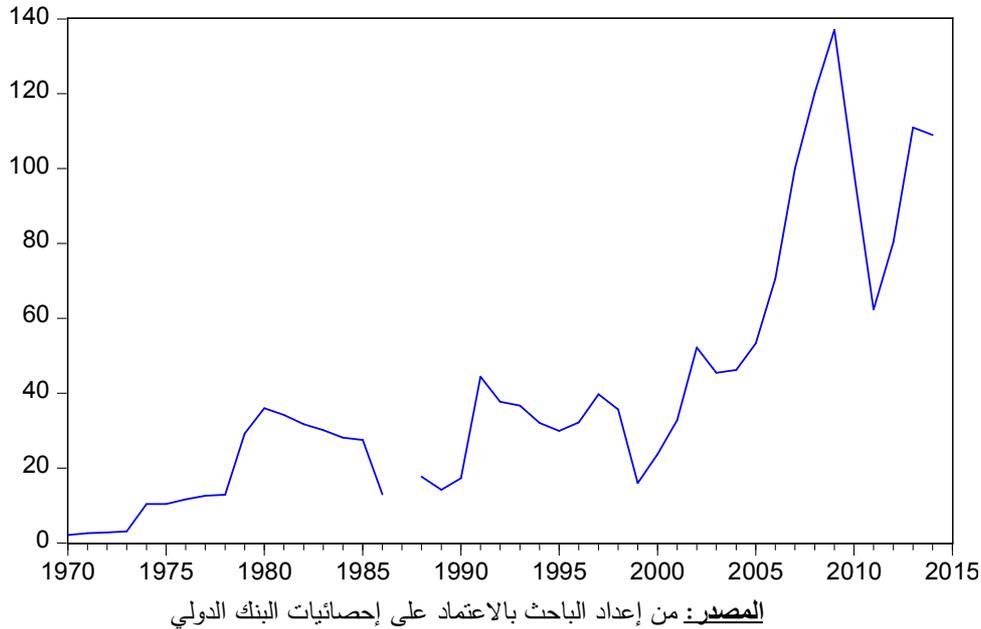
يعني خروج الاستثمار الاجنبي من الجزائر إلى دول أخرى ، عموما بلغ إجمالي التدفقات لهذه الفترة 2969628820 دولار .

1983-1995: تعتبر هذه الفترة الأسوأ في الجزائر من حيث حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد حيث بلغ إجمالي التدفقات لهذه الفترة 77729677,44 دولار بينما لم تشهد السنوات من 1993 إلى 1995 أي تدفق للاستثمار الأجنبي نحو الجزائر بسبب الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر و السياسات الاقتصادية المنتهجة آن ذاك.

1996-2015: شهدت هذه الفترة انتعاشا كبيرا من حيث حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد نحو الجزائر حيث بلغ إجمالي التدفقات لهذه الفترة 24639363803,9 دولار ، و يرجع هذا الانتعاش إلى الجهود المتبعة من طرف الدولة لتحسين مناخ الاستثمار بالجزائر و ارتفاع أسعار البترول الذي شجع على الاستثمار في قطاع الطاقة ، إلا أنه عرفا تراجعا كبيرا في السنة الأخيرة بسبب تراجع أسعار البترول مما يبين أن الجزائر لم ترقى إلى المأمول من حيث القدرة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى قطاعات أخرى غير قطاع المحروقات . لتوضيح العلاقة بين تغيرات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد للجزائر و تغيرات أسعار البترول نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم (2): تطور أسعار البترول بالدولار خلال الفترة 1970-2015

PP



بمقارنة الشكل الحالي مع الشكل السابق نلاحظ أن ارتفاع أسعار البترول يساهم بشكل كبير في ارتفاع حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة إلى الجزائر من خلال تشابه الشكلين من حيث الارتفاع و الانخفاض و بالتالي تبقى السوق الجزائرية تستقطب المستثمرين في قطاع المحروقات فقط و لم تنجح في جذب لباقي القطاعات.

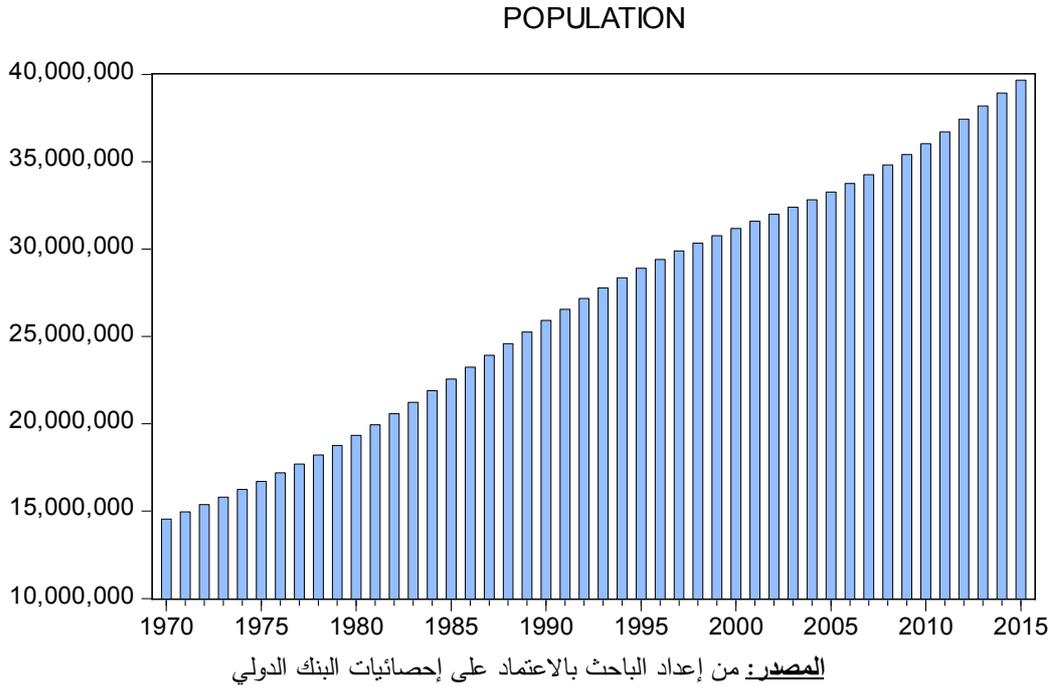
4. المقومات الأساسية للسوق الجزائرية في الفترة 1970-2015

تمتلك الجزائر عدة مقومات تجعل منها سوقا خصبا للاستثمار و لعل أبرز هذه المقومات ما يلي:

أ. عدد السكان

تشهد الجزائر تزايد كبير من حيث عدد السكان مما يجعل منها سوق كبير لتصريف المنتجات و الحصول على اليد العاملة لعل الجهود المبذولة لتقليل الوفيات و تحسين الظروف المعيشية و زيادة الخصوبة كان لها السبب في الارتفاع المتزايد لعدد السكان و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3): عدد سكان الجزائر بالنسبة خلال الفترة 1970-2015



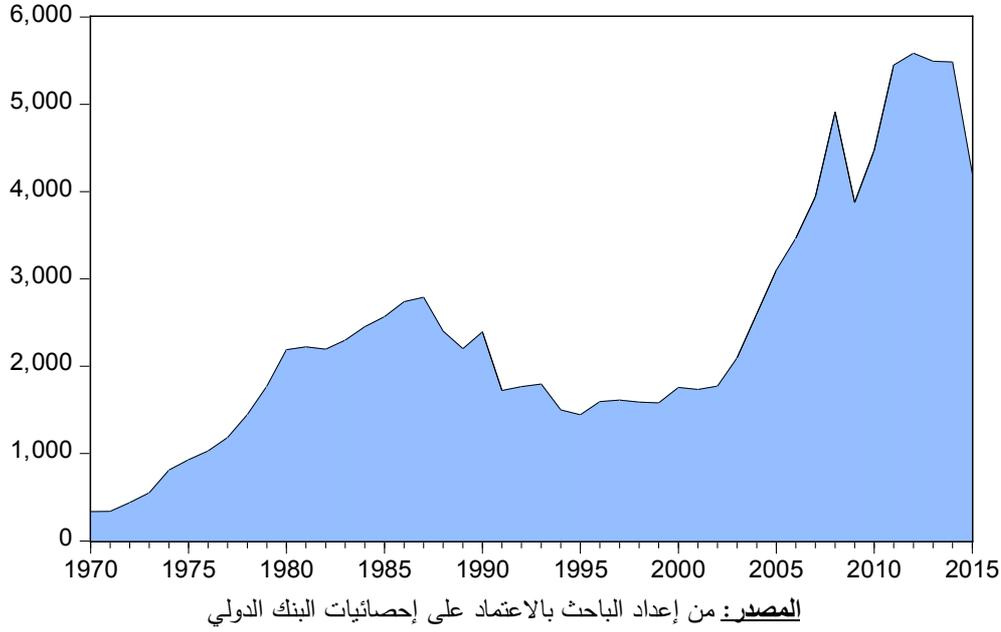
من خلال الشكل السابق نلاحظ أن عدد سكان في الجزائر في تزايد مستمر حيث بلغ سنة 1970 أربعة عشر مليون نسمة بينما سنة 2015 أربعون مليون نسمة بفارق يقدر ستة و عشرون مليون نسمة حيث يتزايد عدد سكان الجزائر بصفة منتظمة .

ومن حيث التركيبة، بلغ عدد السكان أقل من 5 سنوات إلى 11.6% نهاية 2014، و 28.4% للسكان اقل من 15 عاما و 63.6% بالنسبة للسكان في سن العمل بين 15 و 59 عاما، و 8.5% للسكان فوق 60 عاما، ما يعادل 3.33 مليون نسمة. فيما بلغ عدد النساء في سن الإنجاب (بين 15 و 49 سنة) ما يعادل 10.7 مليون نسمة.

ب. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مؤشرا على حجم السوق، و الجزائر كغيرها من الدول عرفت تذبذبات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

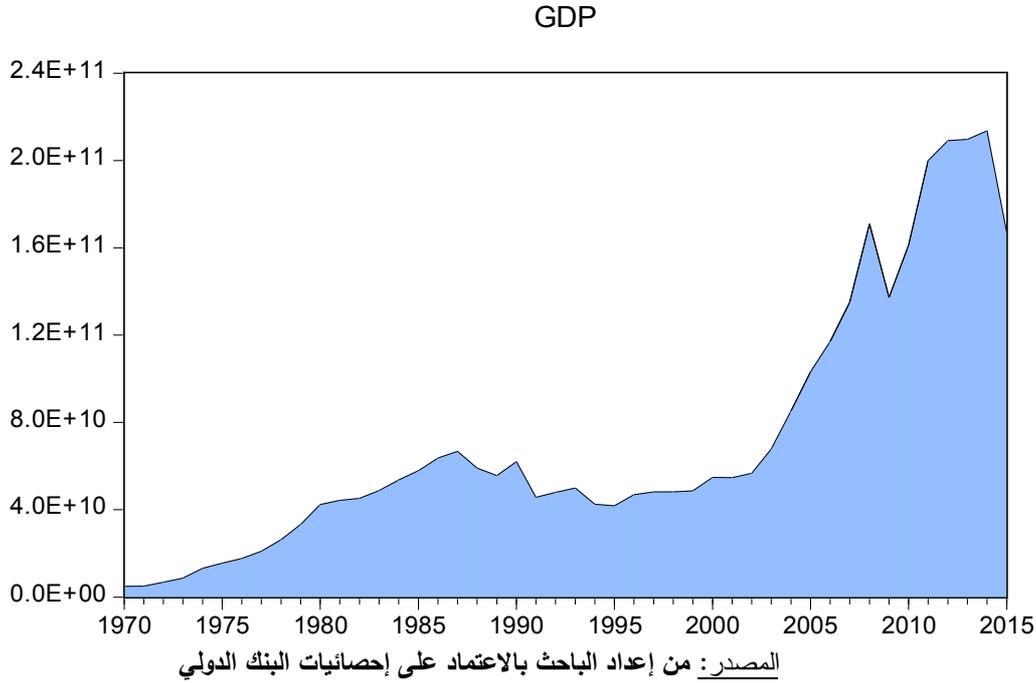
الشكل رقم (4): نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار خلال الفترة 1970 - 2015
gdp per



عرف نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا منتظما من سنة 1970 إلى 1987 حيث بلغ 334,2، 2790,47 دولار على التوالي إلا أنه بدأ في الانخفاض و الاستقرار بعد هذه الفترة إلى غاية سنة 1999 حيث بلغ 1580,9 دولار ، ليعاود الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 5484,06 دولار سنة 2014 و ثم ينخفض مرة أخرى سنة 2015 ليصل إلى 4206,03 دولار، و يرجع سبب هذه التقلبات إلى التذبذبات التي عرفها الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تغيرات أسعار البترول، عكس عدد السكان الذي يتزايد بصفة منتظمة، على اعتبار أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عبارة عن نسبة الناتج المحلي الاجمالي إلى عدد السكان و بمقارنة الشكل الذي يوضح تطور عدد سكان الجزائر مع الشكل التالي لتطورات الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر يتضح ذلك.

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن سبب تذبذب نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي كان نتيجة لعدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي و ليس لتطور عدد السكان في الجزائر حيث يشبه هذا الشكل إلى حد كبير الشكل الذي يبين تطورات نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل رقم (5): الناتج المحلي الاجمالي بالدولار للجزائر خلال الفترة 1970 - 2015



III. الدراسة القياسية:

بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية للمحددات الاقتصادية التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، نحاول صياغة نموذج قياسي يحدد العلاقة بين بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري و حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد إليها خلال الفترة من 1970 إلى 2015، التي عرف عدة تغيرات في الأنظمة المحاسبية الجزائرية بدءا من المخطط المحاسبي العام إلى غاية تبني النظام المحاسبي المالي.

أ- متغيرات النموذج

من أجل توضيح العلاقة بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات الإقتصاد الجزائري في ظل تغير الأنظمة المحاسبية نحاول تحديد بعض المتغيرات و التي نقسمها إلى نوعين :

• متغيرات كمية: تشمل على:

(FDI): نسبة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجزائر إل الناتج المحلي الإجمالي.

(PP): تغيرات أسعار البترول خلال فترة الدراسة.

(INF): نسبة التضخم في الجزائر.

(EXCH): أسعار الصرف دولار أمريكي مقابل دينار جزائري.

(GDP_per): نسبة النمو في نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

• متغيرات صورية: تشمل مايلي:

(PCG): يمثل المخطط المحاسبي العام بحيث يأخذ القيم التالية:

$I=(PCG)$ إذا كان التسجيل المحاسبي في تلك السنة يتم وفق المخطط المحاسبي العام.

$0=(PCG)$ إذا كان التسجيل المحاسبي في تلك السنة يتم وفق نظام آخر.

(PCN): يمثل المخطط الوطني المحاسبي بحيث يأخذ القيم التالية:

$I=(PCN)$ إذا كان التسجيل المحاسبي في تلك السنة يتم وفق المخطط الوطني المحاسبي.

$0=(PCN)$ إذا كان التسجيل المحاسبي في تلك السنة يتم وفق نظام آخر.

(SCF) : يمثل النظام المحاسبي المالي.

$I=(SCF)$ إذا كان التسجيل المحاسبي في تلك السنة يتم وفق النظام المحاسبي المالي.

$0=(SCF)$ إذا كان التسجيل المحاسبي في تلك السنة يتم وفق نظام آخر.

بما أن PCG يمثل فئة الأساس و بالتالي تنعكس قيمته في المعلمة التقاطعية و بالتالي لا داعي لإدراجه

ضمن النموذج المقدر .

من خلال تحديد المتغيرات يتضح لنا أن حجم تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر الوافد للجزائر دالة نكتب

وفق الشكل التالي:

$$FDI = f(PCN, SCF, GDP_{per}, PP, INF, EXCH)$$

ب- تحديد النموذج

نظرا لكون حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر تكون معدومة، سالبة و موجبة في بعض

السنوات فالصيغة الأنسب هي:

$$FDI_t = b_0 + b_1 PCN_t + b_2 SCF_t + b_3 GDP_{per_t} + b_4 PP_t + b_5 INF_t + b_6 EXCH_t + u_t$$

ت- تقدير النموذج

باستخدام برنامج *Eviews* كانت نتائج التقدير كما يلي:

$$FDI = 1.4475126011 - 0.716599750028*PCN - 1.11667752974*SCF + 0.0280146333911*GDP_PER + 0.00844814392667*PP - 0.0294259931882*INF - 1.70402389919*EXCH$$

$$n = 45, R = 0,488743, \bar{R}^2 = 0,405836, DW = 1,672803, F - statistic$$

$$= 5,895106, prob(F - statistic) = 0,000216$$

نلاحظ أن الدالة المقدره غير مقبولة اقتصاديا وإحصائيا، حيث نجد أن معلمة سعر الصرف دينار جزائري مقابل

دولار أمريكي لها تأثير سلبي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر ، كما أن معاملات كل من

معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سعر الصرف غير مقبولة إحصائيا، وهذا اعتمادا على

اختبار Student عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$.

من أجل تحسين النموذج السابق نقوم بمجموعة من الخطوات كما يلي:

ث- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

من أجل تحسين النموذج السابق و كخطوة أولى نقوم بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية وذلك من ناحية (مركبة الاتجاه العام، الجذر الأحادي)، بالاعتماد على اختبارات *Dicky-Fuller*. لذا فلابد من إيجاد درجة التأخير للسلاسل الزمنية محل الدراسة و الكشف عن الجذر الأحادي فيها.

اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج							
القرار	الفرق الأول 1st Difference			المستوى level			القيم الحرجة عند 5%
	Non	Trend & Intercept	Intercept	Non	Trend & Intercept	Intercept	
	1,94868 6	3,518090	2,931404	1,948313	3,513075	2,928142	
ساكنة عند I(1)	6,38031 7	6,234538	6,304859	2,736554	3,780124	3,580524	FDI
ساكنة عند I(1)	12,3982 6	12,27454	12,28334	7,910228	8,634599	8,692423	GDP_per
ساكنة عند I(1)	6,18861 1	6,336918	6,385279	0,622648	3,442651	0,659502	PP
ساكنة عند I(1)	6,34918 6	6,247624	6,273138	1,375248	2,201820	2,095212	INF
ساكنة عند I(1)	2,54358 3	3,519523	3,173754	1,784697	2,476272	0,630317	EXCH

ساكنة عند I(1)	6,55743 9	6,998605	6,480741	0,810380	1,575989	1,659063	PCN
ساكنة عند I(1)	6,55743 9	6,836113	6,633250	0000000	1,291794	0,350010	SCF

من ءلال الءءول السابق نلاحظ أنه بمقارنة القفم المطلقة للإءصاءفة t_p نجد أنها أكبر من القفم المءءولة عند مسءوى معنوفة $\alpha = 5\%$ فف ءالة سلاسل الفروق الأولى، أف أن سلاسل الفروق الأولى هف سلاسل مسءقرة، ومنه ءكون مءغفرات الءراسفة مءءاملة من الءرءة الأولى.

ء- ءراسفة ءءامل المءءرك

بما أن مءغفرات الءراسفة مسءقرة من نفس الءرءة أف الءرءة الأولى نقوم بإءءبار إسءقراءفة البواقف فف النموءج الأصلي و ذلك من ءلال إءءاء العلاقة طوفلة الأءل بفن المءغفرات المسءقلة و المءغفر ءابع.

اءءبار إسءقراء البواقف							
القرار	الفرق الأول 1st Difference			المسءوى level			القفم الءرءة عند %5
	Non	Trend & Intercept	Intercept	Non	Trend & Intercept	Intercept	
		1,948686	3,518090	2,931404	1,948313	3,513075	
مسءقرة	-	-	-	5,428849	5,275033	5,347920	البواقف u

ء- نموءج ءصءفء الءءأ VECM:

بما أن المءغفرات مءءاملة ءءاملا مءءركا نقوم بءقءفر نموءج العلاقة بفن المءغفرات المسءقلة و المءغفر ءابع لءوضفء العلاقة فف الأءل القصفر و ذلك بإءءال البواقف المقءرة فف معاءلة الإنءءار للأءل الطوفل مبطئة سنة واءة فف نموءج علاقة الأءل القصفر ءصءفء العلاقة المقءرة كما فلف:

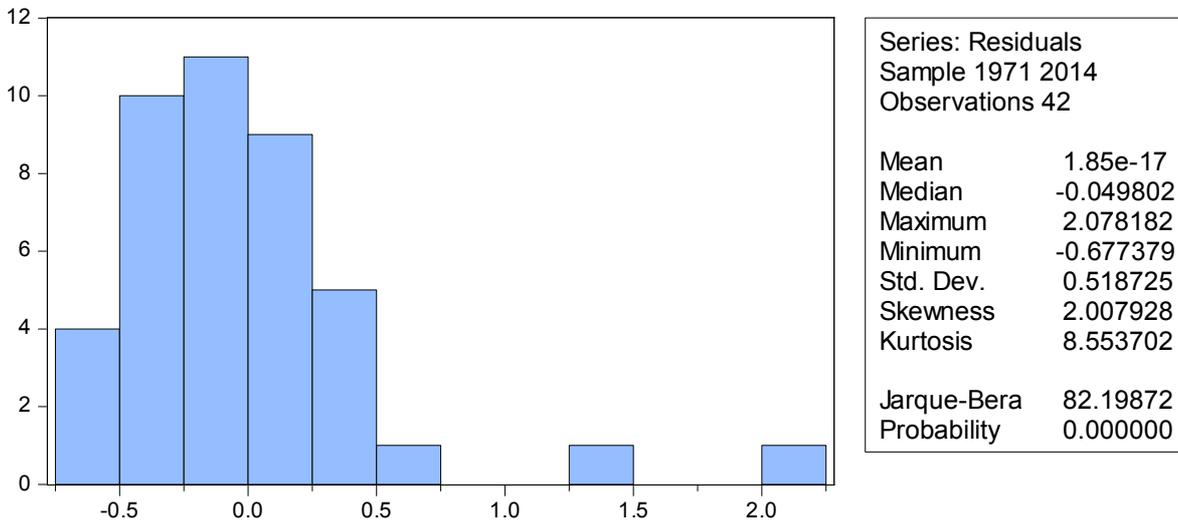
$$\text{DFDI} = 0.0138714420347 + 0.385165158572 \cdot \text{DPCN} + 0.173446967367 \cdot \text{DSCF} + 0.0269977811472 \cdot \text{DGDP_PER} + 0.0111202567021 \cdot \text{DPP} - 0.0113600180099 \cdot \text{DINF} + 1.45513409117 \cdot \text{DEXCH} - 0.612861915974 \cdot \text{U}(-1)$$

نلاحظ أن الدالة المقدرة مقبولة اقتصاديا وإحصائيا، حيث نجد أن معلمة سعر الصرف دينار جزائري مقابل دولار أمريكي لها تأثير إيجابي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر، كما أن معلمات النموذج مقبولة إحصائيا، وهذا اعتمادا على اختبار *Student* عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، و بالتالي هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع في الأجل القصير و بما أن معامل تصحيح الخطأ سالب و معنوي عند $\alpha = 5\%$ فهناك أيضا علاقة في الأجل الطويل .

خ- توزيع البواقي

من أجل الكشف عن المشاكل القياسية للنموذج المقدر نحاول معرفة نوع توزيع البواقي و بالاستعانة ببرنامج

Eviews نحصل على النتائج التالية:



من خلال الشكل السابق نلاحظ أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا ، كما أن قيمة $\text{probability}=0,000000$ و هي أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و بالتالي البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

د- اختبار اختلاف التباين

لمعرفة هل هناك اختلاف في التباين أم لا نستخدم اختبار Heteroskedasticity، بالاستعانة ببرنامج *Eviews*

نحصل على النتائج التالية:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.124033	Prob. F(7,34)	0.9960
Obs*R-squared	1.045811	Prob. Chi-Square(7)	0.9941
Scaled explained SS	2.588464	Prob. Chi-Square(7)	0.9203

نلاحظ أن قيمة $probability=0,9960$ و هي أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ و بالتالي نقبل فرض العدم القائل أن النموذج لا يحتوي على إختلاف في التباين

ذ- الكشف عن الارتباط الذاتي

للكشف عن مشكلة وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات أم لا عن طريق اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM t و بالاستعانة ببرنامج *Eviews* نحصل على النتائج التالية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.012393	Prob. F(2,32)	0.9877
		Prob.	Chi-
Obs*R-squared	0.032507	Square(2)	0.9839

نلاحظ أن قيمة $probability=0,9877$ و هي أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ و بالتالي نقبل فرض العدم القائل أنه لا يوجد ارتباط ذاتي

مما سبق يمكن القول أنه من الناحية الإحصائية نلاحظ القدرة التفسيرية المحدودة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد، حيث يشير إلى أن ما نسبته 48% فقط من تغيرات حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر مفسر بتغيراته السابقة وتغيرات باقي المتغيرات، و أن هناك متغيرات أخرى تفسر أكثر المتغير التابع و قد تكون البنية التحتية أو كفاءة الاسواق المالية، النظام البنكي،....

أما المعنوية الكلية للنموذج فهو مقبول إحصائيا من خلال إحصائية فيشر (*F-Statistic*) التي هي أكبر من القيمة المجدولة عند $\alpha=5\%$ ، أما اقتصاديا فالدالة المقدره تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا.

بالرجوع إلى النموذج المقدر و بتعويض القيمة 0 أو 1 حسب النظام المحاسبي المتبع يصبح النموذج المقدر كما يلي:

• حالة تبني المخطط المحاسبي العام

نعطي قيمة 0 لكل من المتغيرين (PCN) و (SCF) يصبح النموذج المقدر بالشكل:

$$DFDI = 0.0138714420347 + 0.0269977811472*DGDP_PER + 0.0111202567021*DPP - 0.0113600180099*DINF + 1.45513409117*DEXCH - 0.612861915974*U(-1)$$

إن تبني المخطط المحاسبي العام يغير في نسبة حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي الوافد للجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 0,013 وحدة.

• حالة تبني المخطط الوطني المحاسبي

نعطي قيمة 0 للمتغير (SCF) يصبح النموذج المقدر بالشكل:

$$DFDI = 0.38655230277547 + 0.0269977811472 * DGDP_PER + 0.0111202567021 * DPP - 0.0113600180099 * DINF + 1.45513409117 * DEXCH - 0.612861915974 * U(-1)$$

إن تبني المخطط الوطني المحاسبي يغير في نسبة حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي الوافد للجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 0,38 وحدة.

• حالة تبني النظام المحاسبي المالي

نعطي قيمة 0 للمتغير (PCN) يصبح النموذج المقدر بالشكل:

$$DFDI = 0.1873184094017 + 0.0269977811472 * DGDP_PER + 0.0111202567021 * DPP - 0.0113600180099 * DINF + 1.45513409117 * DEXCH - 0.612861915974 * U(-1)$$

إن تبني النظام المحاسبي المالي يغير في نسبة حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي الوافد للجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 0,18 وحدة.

خلاصة لما سبق يتبين لنا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث على الانظمة المحاسبية حيث نجد أن حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي الوافد إلى الجزائر لم يتأثر من انتقال الجزائر إلى المعايير المحاسبية الدولية و هذا ما أثبتته النموذج المقدر و الاحصائيات المتوفرة.

IV. الخلاصة:

لقد شهدت الجزائر عدة تغيرات في نظامها المحاسبي و ذلك ليتناسب مع التطورات الحاصلة داخليا كانت أو خارجيا. فمن خلال هذه الدراسة القياسية للفترة 1970-2015 التي اجريت لمعرفة مكانة تغيير الأنظمة المحاسبية المخطط المحاسبي العام و المخطط الوطني المحاسبي و النظام المحاسبي المالي - ضمن محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر التي توزعت بين محددات سياسية، قانونية و اقتصادية، تم التوصل الى عدة نتائج. وذلك بعد أن تم بناء نموذج قياسي للدراسة بالاعتماد على متغيرات كمية اشتملت على نسبة حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد للجزائر على الناتج المحلي الاجمالي، تغيرات اسعار البترول خلال فترة الدراسة، نسبة التضخم في الجزائر، اسعار صرف دولار امريكي مقابل دينار جزائري، و نسبة النمو لي نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الاجمالي، و متغيرات صورية شملت الانظمة المحاسبية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة المدروسة و المتمثلة في المخطط المحاسبي العام و المخطط الوطني و النظام المحاسبي المالي، يمكن ان نوجز النتائج المتوصل اليها في ما يلي:

• تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مرت بثلاث مراحل، المرحلة الاولى من 1970 إلى 1982 و التي شهدت نفقات ضئيلة، و من تم المرحلة الثانية 1983 إلى 1995 التي سجلت كسوء فترة لتدفقات

الاستثمار الاجنبي المباشر، لتشهد المرحلة الثالثة من 1996 إلى 2015 انتعاشا كبيرا، حيث تبين كذلك من خلال الدراسة ان الانتعاش تماشى مع ارتفاع اسعار البترول و العكس، مما يدل ان السوق الجزائري تستقطب المستثمرين في قطاع المحروقات فقط و لم تنجح لجذبه لباقي القطاعات رغم اتباعها لأنظمة محاسبية مختلفة.

• المتغيرات التي اشتملها النموذج تفسر تغيرات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد للجزائر بما نسبته 48% فقط، و الباقي يمكن ارجاعه إلى مؤشرات أخرى تفسر أكثر النموذج التي تكون كفاءة السوق المالي، النظام البنكي...

• تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لا تتأثر بالتغيرات التي تحدث على الانظمة المحاسبية حيث نجد أن حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي الوافد إلى الجزائر لم يتأثر من انتقال الجزائر إلى المعايير المحاسبية الدولية و هذا ما أثبتته النموذج المقدر و الاحصائيات المتوفرة.

V. الهوامش والإحالات:

1. comptabilité, C. n. (2000). **Rapport des travaux de la commission PCN**. Alger.
2. merouani, S. (2008). **le projet du nouveau system comptable financier Algérien**. ESC: mémoire de magistère.
3. بلوج بولعيد. (2019/12/20). **تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية**. جامعة قسنطينة: http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_04/article_04.pdf
4. سعيد نجار. (1992). **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**. القاهرة: اتحاد المصارف العربية.
5. سفيان نقماري، رحمة بالهادف. (2013). **واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي**. جامعة مستغانم: مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية.
6. علي عباس. (2007). **ادارة الاعمال الدولية**. الاردن: دار الحامد.
7. عمارة زودة. (2008). **محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر**، رسالة ماجستير تخصص ادارة مالية. جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
8. كريمة قويدري. (2010). **الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات**. جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
9. محمد بوتين. (1992). **المحاسبة العامة للمؤسسة**. (الطبعة 2) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. مليكة زغيب، سوسن زريق. (2012). **دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر**. جامعة بسكرة: الملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري.
11. ناجي بن حسين. (2019/12/20). **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**. جامعة قسنطينة: <http://www.cba.edu.kw/wtou/download/conf3/naji.PDF>